

## المراسيم

### رسوم

خاص بفتح ملكية العقار اللازم لمشروع عمل نافذة على امتداد شارع نفق الطويل لتوصيل شارعى الترعَة البولاقيّة وشبرا قسم شبرا بمدينة القاهرة

### نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من القانون المدنى الوطنى ؛

لوعلى القانونين رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٦ ورقم ٥ لسنة ١٩٠٧ فى شأن نزع الملكية للنفعة العامة المعدلين بالمرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣١ ؛

لوعلى المرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧ الخاص بتدابير متعلقة بالتنظيم فى بعض الطرق بمدينة القاهرة والذى قضى ضمن ما قضى به بتعديل خطوط التنظيم النافذة الموصلة بين شارعى شبرا والترعة البولاقيّة وذلك باعتاد الخطوط الزرقاء المرموز لها بالحروف ا ب ج د هـ و ولعمل عرض تلك النافذة ٢٠ مترا بدلا من ٤٠ مترا كالذين على رسم التنظيم رقم ١٦٤٥ قسم شبرا بمدينة القاهرة ؛

لبناء على ما عرضه علينا وزير الأشغال العمومية وموافق رأى مجلس الوزراء ؛

### لئسنا بما هو آت :

مادة ١ - فتح بالطرق المعتادة وحسب القواعد المتبعة ملكية العقار اللازم لمشروع عمل نافذة على امتداد شارع نفق الطويل لتوصيل شارعى الترعَة البولاقيّة وشبرا البالغة مساحته ١٩٦٠,٤٩ مترا ( ألفا وتسعة وستين مترا مربعا وتسعة وأربعين من مائة من المتر المربع ) أرضا و ٤٤٤,٩٤ مترا ( أربعمائة وأربعة وأربعين مترا مربعا وأربعة وتسعين من مائة من المتر المربع ) بناء الواقع بقسم شبرا بمحافظة القاهرة كما هو مبين باللون الأصفر على الرسم الملحق بهذا المرسوم ومدون بالكشفيين الملحقين به أيضا .

مادة ٢ - لعل وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ مرسومنا هذا كل منهما فيما يخصه ما  
مد بقصر التبة فى ٢٦ صفر سنة ١٣٦٨ ( ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ )

### فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الأشغال العمومية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء  
رياض كبد العزيز محمود فهمى القراشى محمود فهمى القراشى

## قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٩

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة

### نحن فاروق الأول ملك مصر

بمجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يُضاف إلى المادة ٢ من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة فقرة أخيرة بالنص الآتى :

” ولا تسرى أحكام هذه المادة بالنسبة إلى الموظفين فى درجة مدير عام فما فوق على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين فى الشركات المساهمة التى تساهم الحكومة فى رأس مالها وذلك فقط فى الحالات التى يكون التعيين فيها من حق الحكومة بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ٢ - لعل وزيرى التجارة والصناعة والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

بأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مد بقصر التبة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٦٨ ( ٧ فبراير سنة ١٩٤٩ )

### فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس الوزراء  
هسين فهمى محمود رياض إبراهيم كبد الهادى

## بمجلس الوزراء

( تابع ) المراسيم التى وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته الأحد ٦ فبراير سنة ١٩٤٩

صدرت المراسيم الآتية بتقديم مشروعات قوانين إلى البرلمان بشأن :

١ - اعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها ٢٠٢٨ مترا بمدينة الاسكندرية ( شارع سيشى باشا بالأزاربطة ) والمبنى المقام عليها المخصص حاليا لمصلحة الحجر الصحى ، إلى الهيئة الصحية العالمية لتكون مقرا للهيئة الإقليمية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، وذلك لمدة سبع سنوات وبإيجار اسمى قدره ١٠٠ مليم فى السنة .

٢ - فتح اعتماد إضافى قدره ٦٤٤ جيهان فى ميزانية وزارة العدل ( مجلس الدولة ) للسنة المالية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، وذلك قيمة تكاليف إنشاء بعض الوظائف عن نصف شهر ، على أن يؤخذ هذا الاعتماد من ونور الميزانية العامة .

٣ - تنظيم رسم المراكب بالسواحل .